

شباط / فبراير 2014

الأضواء على جنيف بينما تغرق سوريا في الرمال المتحركة

بسمة قزمانى وفليكس لجراد

موجز

من غير المفاجئ أنّ الجولة الأولى والثانية من المفاوضات التي عُقدت في جنيف في الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير وبجاية شباط لم تُفض إلى شيء، كما أقرّ السيد الإبراهيمي نفسه. لكن هل هناك من استراتيجية يجري اتّباعها حالياً في هذا الصدد؟ في الحقيقة، لكي تكون هناك استراتيجية ناجعة، فلا بدّ للأخيرة أن تربط بين المفاوضات السياسية وبين العمل الذي يجري على الأرض. ويُجدر بأيّ استراتيجية متماسكة أن يكون قد جرى تبنّيها قبل عدّة أشهر، عندما كانت الظروف على الأرض سانحة للعناصر الديمقراطية في المعارضة المسلحة لكي تحول دون المدّ الراديكالي الذي اجتاحت جزءاً لا بأس به من القوى المعارضة المقاتلة. لكنّ القوى المناصرة للديمقراطية في سوريا لم تختف عن المشهد. في واقع الأمر، أثبتت العناصر المنشقة عن الجيش والثوار الأوائل وفصائل الجيش الحرّ المناصرة للديمقراطية أنّها تتمتع بالبراعة والالتزام لفهم أنّ إنهاء الأزمة يستلزم بالضرورة عملية انتقال سياسي، كما فاجأت تلك القوى الجميع بفاعليتها في قتال المجموعات المتطرفة التي صوّرها الإعلام على أنّها لا تُقهر.

لقد سمح الغرب للقوى السلفية أن تلعب دوراً بارزاً في الثورة السورية المسلحة عندما أوكل مهمة الدعم العسكري والمالي إلى قوى إقليمية وجهات مانحة فير حكومية لا تضبطها أي جهة مسؤولة. لكنّ النجاحات العسكرية التي تحقّقها القوى الإسلامية لا يمكن أن تُترجم إلى مكاسب سياسية، وذلك ببساطة لأنّه لا يمكن النّجاح في مقارعة الديكتاتوريات الطائفية من خلال تبنّي سياق طائفي. إذا كان للحكومات الغربية أن تتّبع استراتيجية ناجعة فقد كان ينبغي لتلك الاستراتيجية أن تعيد التأكيد (وهو ما لا يزال ممكناً البدء به) على الهدفين الرئيسيين من القتال، وهما: أولاً إيقاع خسائر حاسمة في جانب النظام على أرض المعركة، وثانياً ضمان أنّ المنتصر سوف يُعيد بناء سوريا موحدة تضمّ جميع مكونات المجتمع السوري. وهذا يتطلب الاستثمار في حرب إعلامية في مواجهة إشاعات النظام، وتمكين مجموعات مُنقاة بعناية يمكن لها أن تنمو بسرعة وأن تغدو رأس الحربة في تحرك نحو تصحيح توازن القوى بين المجموعات المقاتلة ضدّ النظام.

يمكن للنظام السوري الآن أن يتنفّس الصعداء، ولا يبدو أنّ النجاحات الإعلامية التي أحرزتها المعارضة خلال المؤتمر قد أبهرت أو أبهرت حكومة فلاديمير بوتين في روسيا. سرعان ما سيتلاشى أثر هذه النجاحات الإعلامية ويتلاشى معه الإحراج الذي تعرّض له النظام. ويبقى المهمّ الآن هو ما يجري على

الأرض، ويبدو أن الأخبار القادمة من هناك مُقلقة جداً. هل ما نشهده هو مجردُ جولةٍ جديدةٍ من لعبة كسب الوقت من جانب طرفٍ وخسارته من الجانب الآخر؟

لطالما كانت قصة الثورة السورية تدورُ في معظمها حول الفرص الضائعة، وحول تحركاتٍ كان بالإمكان القيام بها وكانت لتُغيّر مسار الصراع، لكن لم يجر القيام بها في الوقت المناسب، فأدّت إلى أوضاعٍ أصعب بكثير، وقلّصت الخيارات، وزادت من مخاطر أيّ تحرّك. ولطالما كان الوقت عاملاً مهماً في الصراع السوري، إذ لا يُعتبر أيّ تقييم لوضع القوى على الأرض صالحاً لأكثر من ستة أشهر. وقد خسرت المجموعات التي تشكّلت على أساسٍ وطني غير ديني الكثير من مقاتليها لصالح مجموعاتٍ يموّلها إسلاميون. هنالك عقيدٌ منشقٌ يفخرُ بكونه استطاع يوماً جمع مقاتلين وطنيين علمانيين من مختلف الطوائف والأعراق السورية ضمن جبهةٍ ليبراليةٍ واحدةٍ ليراها بعد عدّة أشهر تنفكك، ويقول هذا العقيدُ بطريقةٍ تشبه السخرية: "بعد ستة أشهر من الآن، قد تجدني أقاتل مع جبهة النصرة، إذ قد لن يكون لديّ خيارٌ آخر. لا تتفاجأ إن حدث ذلك".

لكن إغراء الانصياع لما يُظنّ أنه قدر محتوم يُشكّل خطأً جماً. نعم، كان يجب إتباع استراتيجيةٍ مختلفة قبل عدّة أشهر، عندما كانت المجموعات المناصرة للديمقراطية في المعارضة المسلحة لا تزال قادرة على إرساء توازن قوى بينها وبين الإسلاميين المتشددين. كان واضعاً هذا التقرير قد قاموا في وقت سابق بتحديد عدد من هذه المجموعات، وشرّحوا كيف خاطرت تلك المجموعات بمعارضة الجماعات الجهادية وبالقتال ضدها أحياناً. ومع أنّ بعضاً من قادة هذه المجموعات الديمقراطية لا زال يقاتل، إلا أنّ الكثير منهم تمّ اغتياله أو اختطافه أو أنهم هجروا ساحات القتال أو فروا خارج البلاد. لكنّ القوى المناصرة للديمقراطية في سوريا لم تختف عن المشهد، فالعناصر المنشقة عن الجيش والناشطون والثوار الأوائل لا يزالون هناك، ينتظرون أن يحين وقتهم، وها نحن نسمع كلّ شهر أو شهرين أنّهم شكّلوا تحالفاً هنا وتحالفاً هناك. ومن هذه التحالفات التي تشكّلت مؤخراً جبهة ثوار سوريا وجيش المجاهدين حيث أُعلن عن تشكيلهما في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2013، واللذان ضمّتا أهمّ ألوية الجيش السوري الحرّ المرتبطة بالمجلس العسكري الأعلى، إلى جانب شيوخ عشائر بارزين، وأعلننا حرباً شاملة على الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبعد سيطرة الجبهة الإسلامية - في السادس من كانون الأول/ديسمبر 2013 - على مقرّ قيادة المجلس العسكري الأعلى الذي يقوده اللواء سليم إدريس، شرع المحلّلون في تصوير الجيش السوري الحرّ على أنّه أصبح خارج اللعبة حتماً. لكن في كانون الثاني/يناير، أثبتت هذه الألوية المرتبطة بالمجلس العسكري أنّها لا تزال موجودة، بل وفاجأت الجميع بنجاحها في شنّ هجومٍ مُنسّقٍ على تنظيم

¹بِسْمَةِ قِضْمَانِي وَفِيلِكْس لَغْرَاد: تَمْكِينُ الْمَقَاوِمَةِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ فِي سُوْرِيَا، مِبَادِرَةُ الإِصْلَاحِ الْعَرَبِيِّ، اِبْتِدَاءً/سِبْتَمْبَر 2013 (<http://www.arab->

الدولة الإسلامية، فقامت إثر ذلك بتحرير معظم مناطق محافظتي إدلب وحلب. إلا أن هذه المجموعات لن تستطيع كسب النفوذ خارج مناطق حاضنتها الشعبية المحلية في حال استمر التمويل بالتوجه نحو المجموعات السلفية على نحو أساسي.

لا يكمن حل الصراع اليوم في يد الأسد ولا في أيدي السلفيين. لقد ظلّ الإحباط واستجماع القوة يتعاقبان على مدى العامين المنصرمين، حيث لم تنجح القوة العسكرية للفصائل الإسلامية بحصد النتائج السياسية المرجوة (ومثالها تحقيق انشقاقات في صفوف النظام والجيش والطائفة العلوية)، وكان ذلك في أغلب الأحيان يعود لتخوف كثير من السوريين من هذه الجماعات (الأقليات الدينية والعرقية والليبراليون من الطائفة السنية وكثير من السوريين المترددين الذين يقفون في المنتصف) إضافة إلى الغرب. وبهذا، فإنه من غير الممكن ترجمة النجاحات العسكرية التي تُحرزها الجماعات الإسلامية إلى مكاسب سياسية، وذلك ببساطة لأنه لا يمكن النجاح في مقارنة الديكتاتورية الطائفية من خلال تبني سياق طائفي.

أقل مما تُشكّله أجزاؤها مُجتمعةً.

إذا كانت الحكومات الغربية لتتبع استراتيجية ناجعة في سوريا فقد كان ينبغي لتلك الاستراتيجية أن تُعيد التأكيد (وهو ما لا يزال ممكناً البدء به) على الهدفين الرئيسيين من القتال، وهما: أولاً إيقاع خسائر حاسمة في جانب النظام على أرض المعركة، وثانياً ضمان أن المنتصر سوف يُعيد بناء سوريا موحدة تضم جميع مكونات المجتمع السوري. وقد أصبح الإسلاميون جزءاً ضرورياً من هذه الاستراتيجية بقدرتهم على تحقيق الهدف الأول، فدول الخليج العربي تُقدم دعماً سخياً لهذه الجماعات، إذ تنتقي المجموعات ذات الأجندة والمنهج الإسلامي الأنسب لجذب العناصر من الجماعات الأكثر تشدداً. ويُشكل هذا تفسيراً منطقياً وراء دعم المملكة العربية السعودية للجهة الإسلامية، التي تشكلت في تشرين الثاني/نوفمبر 2013. أما الهدف الثاني فهو يحتاج إلى تطبيق معيار أكثر وضوحاً من أجل تحديد المقاتلين الذين يُمكن لهم تشكيل رأس الحربة في عملية إعادة التوازن ضمن المجموعات المسلحة المعارضة: ونحن هنا نبحث عن مقاتلين يعتنقون فكراً وطنياً صريحاً، ويعكسون التنوع العرقي والطائفي السوري، ويتعهدون بأن يلتزموا ببند تسوية سياسية في حال تمت، وأن يشاركوا - في هذه الحالة - في تطبيق خطة أمنية يكون من شأنها استعادة الاستقرار والنظام وحكم القانون، وأن يعملوا تحت الإدارة السياسية لحكومة مركزية. وهكذا فإن أي استراتيجية ناجعة اليوم لا بد لها أن تسير بالتوازي مع دعم دول الخليج العربي للمجموعات الإسلامية، وأن تستثمر في مجموعات مُنتقاة بعناية يمكن لها أن تنمو بسرعة وأن تغدو رأس الحربة في تحرك نحو تصحيح توازن القوى بين المجموعات المُقاتلة ضد النظام.

منذُ مُدَّةٍ والخبراء العسكريون يقعون في الارتباك لغياب استراتيجيةٍ مُتماسكةٍ بأهدافٍ شاملةٍ من أجل دعم المعارضة المُسلَّحة على نحوٍ فاعل. ولم يجرِ إلى الآن طرح أيِّ رؤيةٍ تتضمَّن مشورةً من خبراء حول التنظيم التكتيكيِّ والعملياتيِّ، والتدريب على المهارات العسكريَّة الرئيسيَّة، وبناء نظامٍ قياديٍّ فاعلٍ، وتطوير إمكانيَّاتِ إستخباراتيَّةٍ ونظامٍ لوجستيٍّ يُغطِّي تأمين الطعام للمقاتلين وتأمين عربات لنقلهم أو تأمين المال لضمان ولائهم. ومن دون استراتيجيةٍ شاملةٍ تستهدف بوضوح المجموعات التي يجري انتقاؤها فمن الواضح أنَّ الغرب لن يستطيع تقديم أسلحةٍ متطورةٍ مضادَّةٍ للطائرات (ولا ينبغي عليه فعل ذلك) إلى مجموعاتٍ يُحتمَل انقلابها على مصالحه.

وعلى سبيلِ المثال ثمة حاجةٌ ماسَّةٌ إلى أسلحةٍ مُضادَّةٍ للدروع بكميَّاتٍ تكفي لخلق ما يُسمَّى بـ"وسط آمن من المُدرَّعات"، يسمح بحماية المدنيين في القرى والبلدات حين تعرَّضها للهجمات. منذ عامين كاملين وعناصر الجيش الحرّ - ومنهم ضباط عسكريُّون ذوو خبرةٍ - يشكون من الافتقار إلى أسلحةٍ كهذه. فحتَّى عندما يقوم هؤلاء بتحريرِ موقعٍ ما، فإنَّهم لا يستطيعون الدفاع عنه. وكما يقول الخبير العسكريُّ الأمريكيُّ جيفري وايت: ما لم تُكنْ هناك استراتيجيةٌ مُتماسكةٌ، فإنَّ مفعول المقاومة السوريَّة سيبقى أقلَّ ممَّا تُشكِّله أجزاؤها مُجمعةً.

يزداد استخدام النظام للمدفعيَّةِ الثقيلةِ والقصفِ الجويِّ وصواريخ سكود وحتَّى صواريخ (أرض جو) لضرب أهدافٍ مدنيَّةٍ من مسافاتٍ قريبةٍ. وقد كان لا بُدَّ للمعارضة من مواجهة ذلك بمزيدٍ من الأسلحةِ الثقيلةِ والمُكلفةِ. لكنَّ أسلحةً ثقيلةً كهذه لا يقدرُ على شرائها سوى حكوماتٍ لها ميزانيَّاتها، ولما كانت الحكومات الغربيَّة - خاصَّةً حكومةُ الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة - تضغطُ لمنع دولِ الخليج من إيصالِ الأسلحةِ المتطورةِ إلى المعارضة، فقد أصبح المقاتلون الراغبون بالقيام بعملياتٍ استشهاديَّةٍ يشكِّلون البديل عن تلك الأسلحة. فحسبَ هذا المنطق: إذا لم تستطع إيصالِ الأسلحةِ المتطورةِ، ففمَّ فقط بتمويلِ الجهاديين، وهم سوف يخرقون الحواجز والنقاط العسكريَّة التي يُسيطرُ عليها النظام. إنَّ الحقيقةَ المؤلمةَ هي أنَّ التقدُّمَ العسكريَّ الرئيسيَّ الذي أحرزته المعارضةُ المُسلَّحةُ على مدى العامِ المُنصرِمِ تمَّ من خلالِ هجماتٍ انتحاريَّةٍ نفذها جهاديُّون راغبون بالموت. لكن من هو الملام على ذلك: هل هم المقاتلون؟ أم حكومات الخليج العربيِّ التي تدعمهم؟ أم الدول التي أوكلت مهمَّةَ الدعمِ العسكريِّ والماليِّ إلى القوى الإقليميَّة؟ أيُّ اللاعبين كان في موقعٍ يخوِّله الحيلولةُ دونَ حدوث ذلك وتغييرِ مسارِ الصِّراع؟

ألوية في الجيش الحر من صنع النظام

يُشكِّلُ الافتقار إلى قُدراتِ استخباراتيَّةٍ نُقطةَ ضعفٍ أُخرى في جانبِ المعارضةِ المُسلَّحةِ، إذ لا يمكن للأخيرة حماية نفسها دون قُدراتٍ كهذه. ويتَّضح يوماً بعد يومٍ أنَّ النظام كان قد عمل على اختراق الجيش

السوريّ الحرّ على نحوٍ منهجيّ، وتُشير مصادر عدّة إلى أنّ النّظام قام بصناعة ألويةٍ خاصّةٍ به ضمنَ الجيش الحرّ للزعم لاحقاً أنّه يُقاتلها. وقد استوحى الأسدُ هذه الاستراتيجيةّ ممّا قام به جهازُ الأمن العسكريّ في الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، حيثُ يُعتقَد أنّه أنهى المواجهة الدائمة مع الجماعات الإسلاميّة المسلّحة هناك بنجاحٍ من خلال اختراقها وارتكابِ الفظاعاتِ باسمها، إلى درجةٍ أنّ أحداً لم يعد قادراً على التمييز بين مذابح الجماعات الإسلاميّة ومذابح الأمن العسكريّ. ليس لدى الجيش السوريّ الحرّ أيّ قدراتٍ استخباراتيّةٍ يُمكنُ الحديثُ عنها وتسمحُ له بحمايةٍ نفسه من اختراقاتٍ كهذه، أو من كشفِ المجموعاتِ المُزيّفةِ ضمنَ الجيش الحرّ. ولهذا ينبغي لأيّ استراتيجيةٍ ناجعةٍ يتبنّاها الغربُ حيالَ سوريا أن تتضمنَ تدريبَ مجموعاتٍ مُنتقاةٍ من السوريينَ وبناءَ قدراتها على القيامِ ببعضِ العملِ الاستخباراتيّ الحيويّ.

يُجدرُ بالمسؤولين الأمريكيين أن يفعلوا ما هو أكثر من مُجرّد ضمّ صوتهم إلى الجدَل حول نسبة المُقاتلين الإسلاميّين في مُقابل المُقاتلين العِلمانيين في سوريا، كما لو كان الأمريكيون مُجرّد مُراقبين. لقد فشل الأمريكيون حتى الآن بالإجابة على سؤالٍ لماذا ارتفعت نسبةُ المُتشدّدين من 2% من مُجمَلِ المُعارضة المُسلّحة قبل عامٍ من الآن إلى نحو 20% أو أكثرَ اليوم، أو لماذا لم يفعلوا شيئاً لمنع تقلصِ المجموعاتِ التي كانت تدعو إلى الديمقراطية، بينما لا زالت المجموعات التي أقسمت على الولاء للشريعة الإسلاميّة تنمو باضطراد. الجميع يعلمُ أنّ لونَ العلم الذي ترفعه مجموعةٌ من المُقاتلين يُشكّلُ إشارةً إلى من قام بِشراءِ أسلحتهم وتلبية احتياجاتهم الضروريّة.

الإعلامُ الحربيّ

رُبّما على السوريين دراسة تجربة النضال المُسلّح للمؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ، الذي خاض حرباً في جنوب أفريقيا لم يكن ممكناً كسبها بالقوة العسكريّة، لكنّها كانت - قبل كلّ شيءٍ - حرباً إعلاميّة. لا يتعلّق الأمر بعددِ الحواجز العسكريّة التي ستستطيع الجبهة الإسلاميّة السيطرة عليها، أو إذا كانت ستنتجُ في إعادةِ حصارِ حلبَ الغربيّة. إنّ الأمرَ جُلّه يتمحور حول الاستراتيجيةّ التي سيتبّعها أيُّ طرفٍ لكي يُبقي على سوريا موحّدة. وينبغي تطبيقُ هذه الاستراتيجيةّ بينما يجري التفاوضُ على عمليّةٍ انتقاليّةٍ تقوم على ضمانِ استمرارِ الدولة السوريّة وقدرتها على استعادةِ الأمن. ومع العلم أنّ جزءاً كبيراً من المُعارضة الإسلاميّة يدعمُ الآن العمليّةَ التفاوضيّة، فإنّه إذا ما تمّ التوصلُ إلى تسويةٍ سياسيّةٍ لا تتركُ أيّ سُلطةٍ في أيدي عانلةِ الأسد، فإنّ تلك القوى ستواجهُ واحداً من خيارين: إمّا الرضوخُ للتسويةِ السياسيّة، أو أن تواجهَ القوى الأمنيّةَ لحكومةِ الوحدةِ الوطنيّة.

يمكن لاستراتيجية متماسكة يتبناها الغرب أن تجلب إلى المشهد عدداً من الرتب العالية من الضباط المنشقين من طوائف وأعراقٍ سورية مختلفة، فهناك بعض الضباط البارزين الذين لا زالوا ينتظرون اللحظة المناسبة لكي يلعبوا دوراً فيما يجري. وهم يُشكّلون عاملاً مهماً في هزيمة النظام، الذي تنضاءل فرص هزيمته في حال بقي هؤلاء الضباط والمسؤولون يقعون على الهامش. ويبدو الوقت الآن مناسباً لحدوث ذلك، من خلال اصطفاة مجموعة من الشخصيات العسكرية البارزة من الدروز والمسيحيين والأكراد والإسماعيليين والعلويين، إضافة إلى العلمانيين من جميع الطوائف، ليعلنوا سوياً تشكيل قيادة عسكرية وطنية. من شأن ذلك أن يُشكّل الطريقة الأكثر فاعلية لضمانة السوريين المتخوفين والمترددتين وتشجيع مزيد من الانشقاقات العسكرية والسياسية على حد سواء. منذ تعيين اللواء سليم إدريس - قبل عام - قائداً للمجلس العسكري الأعلى وهو يشككي من أن الافتقار إلى الدعم المالي والعسكري قد منعه من السيطرة على المجموعات المُقاتلة على الأرض، وها هو اليوم يجد قادة المعارضة المسلحة يتخلون عنه بعد أن تدبروا أمرهم وأمنوا مصادر تمويلٍ عبر قنواتٍ لا تمر من خلال المجلس العسكري الأعلى. ورغم أن الدعم المالي يشكّل عاملاً حيوياً جداً، لكن هناك أمراً إضافياً ضرورياً أيضاً لأي استراتيجية حيال سوريا لكي تكون ناجحة، وهو ربط هيئة الأركان بالضباط المنشقين المنحدرين من الطوائف والأعراق السورية المتنوعة، وحثهم على التأكيد على هويتهم الوطنية غير الطائفية، والإعلان جماعياً أن الجيش السوري المستقبلي سيكون قادراً على استعادة النظام والقانون وتمثيل التنوع الاجتماعي للبلاد. ويمكن مع مجموعة كهذه أن تظهر ملامح بديل للأسد الذي لطالما اختبأ خلف ستار العلمانية.

هل الولايات المتحدة مُستعدة للقيام بمجهودٍ كهذا بالتعاون مع حلفائها الأوربيين؟ أم أنهم سيفضلون احتضان الأسد وتجديد التعاون مع مخابراته، ويُقنعون أنفسهم أن الاستقرار سيعود بفضل ذات الرجل الذي قام بصنع الجهاديين؟ هل ستركون الأسد مُمسكاً بخيوط الصراع، بينما يستمر العالم بمشاهدة سوريا تغرق في مُستنقعٍ من الرمال المتحركة؟